# تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة:

# دراسة عدة مشاريع منفذة بولاية خنشلة

**أ.فاروق أوشن**

جامعة فرحات عباس – سطيف1–

**الملخــص**:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى أثر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بولاية خنشلة، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق من جهة بالتنمية الريفية المستدامة، والتي حاولنا فيه توضيح أهم مراحل ظهور هذا المفهوم، بالإضافة إلى تبيان أهم المبادئ اللازمة لتحقيقه على أرض الواقع، ، أما على المستوى الوطني فقد تطرقنا إلى التحولات التي مست الفضاءات الريفية في الجزائر وأهم السياسات المطبقة بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع التركيز على سياسة التجديد الريفي والزراعي وأداة تنفيذها على المستوى القاعدي والمتمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

أما الجانب التطبيقي، فقد حاولنا تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المنفذة بعدة بلديات من ولاية خنشلة، حيث قمنا بتحليل وتقييم آثار هذه المشاريع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه المناطق، وقد قمنا باستعمال مقاربة تتعلق بالتقييم على المستوى الجزئي من خلال دراسة وتقييم كل مشروع جواري على حدى.

**الكلمـــات الدالة:** الإقليم، التنمية الريفية المستدامة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، التقييم، الآثار.

**Abstract**

This study aimed to clarify the impact of the implementation of Neighborhood projects related to integrated rural development on achieving sustainable rural development. Therefore we dealt in the theoretical part with sustainable rural development, where we tried to clarify the most important stages that leaded to the emergence of this concept, as well as to identify the most important principles on which it was built. For the national level we dealt with the transformations that have touched rural spaces in Algeria and most of the policies applied since the independence to the present day, with a focus on rural and agricultural renewal policy and its basic implementation tool which is the neighborhood project for integrated rural development.

For the practical part, we have tried to assess a range of neighborly projects for integrated rural development, implemented in several municipalities of the wilaya of Khenchela. In that part we have analyzed and assessed the effects of these projects to achieve sustainable rural development in these areas. Therefore we have used one approache; related to the assessment at the micro-economic level through the study and evaluation of each project separately.

**Key words:** territory, sustainable rural development, neighborhood project for integrated rural development, evaluation, effects.

**1-مقدمة:**

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة المتكامل بأبعاده إلى الوجود بعد مؤتمر ريودي جنيرو بالبرازيل 1992، حيث تهدف اقتصاديا الى تحقيق زيادة في رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن والقضاء على الفقر من خلال تحسين مستويات الدخل للجميع ،بالإضافة إلى السعي لتحقيق نمو اقتصادي يشمل كافة المجالات والتخصصات، وذلك من خلال استغلال كافة الموارد المتاحة على النحو الأمثل وبكفاءة أعلى، أما من الناحية الاجتماعية فهي تنمية تسعى لتحسين سبل الحصول على كافة الخدمات ذات الطابع الاجتماعي من صحة وتعليم وإسكان وتشغيل، بالإضافة إلى سعيها للوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن والسلامة، واحترام حقوق الإنسان. كما تهدف أيضا إلى تنمية الثقافات

المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في عمليات صنع القرار. ومن الجانب البيئي تسعى التنمية المستدامة للحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والسعي إلى النهوض بها .

هي تنمية تهدف لتلبية حاجيات الفئات المحرومة التي تعاني من تدني مستوى المعيشة، وكون أغلبية أفراد هاته الفئات يعيشون ضمن الفضاءات الريفية ،أين يعانون من التهميش والفقر والبطالة وانعدام كافة متطلبات الحياة ، فقد تركزت أبحاث ودراسات كثيرة بخصوص كيفية تنمية هذه الفضاءات الريفية وكيفية تقليص الفجوة بين سكانها مقارنة بسكان المناطق الحضرية.

وكمثيلاتها من الدول في العالم ،فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بتنمية مناطقها الريفية من خلال عدة سياسات متعاقبة توالى تنفيذها غداة الاستقلال إلى يومنا هذا، فمنذ سنة 2004 إنتهجت الجزائر التجديد الريفي والزراعي وقد خصصت السلطات الجزائرية من أجل تنفيذ 12000 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة مبرمج خلال الفترة 2009-2014 ،موارد مالية معتبرة تقدر بحوالي 1000مليار دينار من النفقات العمومية.

**2-الإشكالية:**

تعتبر عملية تقييم آثار تنفيذ هذه المشاريع في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ذات أهمية بالغة، كونها تمكن من إبراز مكامن الاختلالات المحتملة من جهة وتثمين النجاحات المحققة من جهة أخرى ،وذلك من أجل تفادي إتباع أسلوب التجربة والخطأ في تنفيذ سياسة التجديد الريفي وتسيير المخصصات العمومية.

ومن أجل الوقوف الفعلي على مدى وجود آثار مباشرة فعلية لهذه المشاريع الجوارية ومدى تحقيقه لتنمية ريفية مستدامة بها ، هذا ما يقودنا الى التساؤل الرئيسي التالي:

**ماهي الآثار المباشرة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنعمل أولا على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى أدت المشاريع الجوارية إلى تحسين ظروف معيشة سكان مناطق تنفيذها من الناحية الإجتماعية ؟
- إلى أي مدى أدت المشاريع الجوارية إلى خلق حركية إقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمنطقة تنفيذها؟
- إلى أي مدى أدت المشاريع الجوارية إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمناطق تنفيذها؟

**3-فرضيات الدراسة:**

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقييم الآثار المباشرة المنجرة عن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة ولذلك ستنطلق الدراسة الحالية من الفرضية الرئيسية التالية:

- للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة آثار إجتماعية وإقتصادية وبيئية إيجابية مباشرة بمناطق تنفيذها ،

وعليه تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الجزئية التالية:

- أدت المشاريع الجوارية إلى تحسين ظروف معيشة سكان مناطق تنفيذها من الناحية الإجتماعية.
- أدت المشاريع الجوارية إلى خلق حركية إقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمناطقةتنفيذها.
- أدت المشاريع الجوارية إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمناطق تنفيذها .

**4-هيكلة ومنهجية الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع سنتطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية الريفية المستدامة ، أما في الفصل الثاني يحمل عنوان تطور سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر ،ودور المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ،والفصل الثالث سنعمل على تقييم آثار مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة.

ولإنجاز هذه الدراسة سنعتمد على المنهج التاريخي لإبراز أهم مراحل تطور مفهوم ونظريات التنمية الريفية المستدامة ،بالإضافة إلى عرض تطور السياسات الوطنية المتعلقة

بالفضاءات الريفية في الجزائر ، أما فيما يتعلق بعملية تقييم آثار المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتوافق مع نوع وخصائص الدراسة والبحث ،حيث ان عملية التقييم تتطلب التحليل العميق لكامل الاجراءات والأهداف والآثار الناجمة عن عملية التنفيذ الميداني لهذه المشاريع .

## 1 – الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة:

### 1-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية :

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال[ii]، لقد تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المندمجة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة. ويمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسة التالية لتطور مفهوم التنمية الريفية :

**أ-مفهوم تنمية المجتمع:**

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبريدج للتنمية الذي انعقد في عام 1948 ،جاء تعريف تنمية المجتمع على انه حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة منه كلما امكن ،فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة.

وقد غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين،وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر سابقا على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة

مشاكل الفقر والبطالة و اللامساواة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز SEERS الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع ، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو TODARO، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات وحرية الاختيار، وعليه فان مفهوم تنمية المجتمع يؤطر لبرامج التنمية الاجتماعية المعتمدة أساسا على المشاركة الشعبية والعون الذاتي. ولقد تعثرت برامج تنمية المجتمع في الكثير من الدول النامية ، لتركيزها على التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية وإغفالها للمشاريع الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي التي من شانها أن تمكن سكان المجتمعات المحلية من مواصلة الدعم المادي للبرامج الاجتماعية.

وخلال منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات،ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المندمجة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

**ب-مفهوم التنمية الريفية المندمجة:**

يتأسس مفهوم التنمية الريفية المندمجة على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية ،وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المندمجة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر

الريفية. وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المندمجة في العالم. ولقد تبنت كثير من الدول برامج التنمية الريفية المندمجة كآلية لتقديم خدمات موردها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات ذات طبيعة اجتماعية.[iii]

تم إعطاء تعريف للتنمية الريفية المندمجة أول مرة خلال المؤتمر العالمي للتنمية الريفية المندمجة، الذي نظمتهاICES، المدرسة الدولية في بوردو سنة 1980، حيث تم بأنها "إستراتيجية تتم من خلال جملة من الإجراءات المنتظمة والمتزايدة ،تبادر بها أو تدعمها إرادة سياسية ،تهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية على مستوى مجتمع محلي بمشاركة واعية ونشطة منه من أجل تلبية حاجاته الأساسية ،وتحسين ظروف عيشه وزيادة رفاهيته وإرساء تنمية مدفوعة من الداخل"[iv].

**ج-مفهوم التنمية الريفية المستدامة:**

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987.

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما ، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ،وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات ،وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، إن مضمون التنمية الريفية يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف.

وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو2003 فان التنمية الريفية

تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية[v]،إن التنمية الريفية المستدامة حسب منظمة الغذاء العالمية 1989FAO تمثل عملية "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية ،لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على احتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة (في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري) وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات.وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا،وقابلة للحياة اقتصاديا،وعادلة اجتماعيا.[vi]

إضافة إلى ذلك فهي تمثل مجموع التدخلات التي يقوم بها جميع الفاعلين باختلاف طبيعتهم واختلاف مستوياتهم ،قصد تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي في الأقاليم الريفية ،تنمية وتطوير وتحسين النمط المعيشي لسكان المناطق الريفية ،بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي ،وذلك من خلال عملية تحسين وزيادة لفرص الحصول على الغذاء، العمل ، والدخل لجميع سكان المناطق الريفية [vii]، وتعتبر التنمية الريفية المستدامة حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر ،والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن التنمية الريفية هي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان ،جميع أوجه تضافر السياسات من أجل تعزيز القدرة

التنافسية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، والتحضر والتنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التفاوتات والسياسات البيئية. فالتنمية الريفية لا تعتبر كسياسات قطاعية فقط ،بل هي تقع في صميم سياسات التنمية المستدامة. وينظر إليها باعتبارها نهجا متشابكا يعتبر فيه الإقليم مرجعا مكانيا واجتماعيا له خصوصياته المرتبطة به ،وفضاء لإدارتها السياسية القائمة على التنمية الإقليمية. والتي تقوم بربط فضاء معين بعناصره الفاعلة التي تخطط من أجل مستقبله وتحدد مجالات العمل المفضلة بما يسمح بإدارة شبكاته المعقدة[viii].

**2-1 أبعاد التنمية الريفية المستدامة:**

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل ،لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة وهي:

**أ-بعد التنمية الاجتماعية**:الذي يهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف،وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر،والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.[ix]وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم.

إن العدالة الاجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات الريفية وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد وزيادة مشاركتهم في كل عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق بهم وبإقليمهم المحلي.

**ب-بعد التنمية الإقتصادية**: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام ،وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادي والاجتماعية والثقافية. والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للإقليم وجعله إقليما قابلا للعيش ،بالإضافة إلى العمل على زيادة إنتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مربح يؤدي لزيادة دخل العائلات المتهنة للزراعة ، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت.[x]

**ج-بعد التنمية البيئية**: تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة ،تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور ،بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية ،وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

**ه- بعد التنمية البشرية** : والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات. وذلك حسب تقريرPNUDحول التنمية

العالمية الذي اعد سنة 2001 ،الذي أكد على أن دور التنمية يكمن في توسيع إمكانيات كل فرد في اختيار الحياة التي تناسبه ،هذا المفهوم يتعدى بكثير المتعلق بالنمو الاقتصادي ،فالتنمية ما هي في الواقع إلا وسيلة لزيادة خيارات الإنسان .[xi]

**و-بعد التنمية الثقافية:** وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية ،بالإضافة إلى تعزيز القيم والثقافات المحلية الإيجابية.حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية ،التصورات ، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الإبداعية، بالإضافة أيضا إلى نوع وأسلوب الغذاء.[xii]

## 2- تطور سياسات التنمية والريفية في الجزائر ،ودور المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

### 2-1 سياسة التجديد الريفي والزراعي:

لقد حدثت تغييرات عميقة متعلقة بالأساليب الزراعية ومناهج التنمية الريفية في العقود القليلة الماضية ،وذلك بسبب إخفاق العديد من المبادرات الرامية إلى ذلك، فكان لا بد من الاعتراف أنها كانت تعتمد كثيرا على نقل التكنولوجيا من الخارج والقيام بعملية الإسقاط والتنفيذ على ارض الواقع من دون الأخذ بعين الاعتبار للواقع الحقيقي للمناطق الريفية ،بالإضافة إلى وجود اتجاه لتبسيط مبالغ فيه لمشاكل التنمية الريفية بالإضافة إلى تجاهل خصوصيات هذه المناطق ،هذا ما أدى إلى عملية تحول واهتمام تدريجي نحو تفعيل نهج المشاركة الفعالة لسكان الريف في كافة عمليات تخطيط و تنفيذ العمليات التنموية الهادفة إلى مساعدتهم .

إن عملية التحول المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر،والراجعة بالأساس إلى التوجه الجديد وفق سياسة التجديد الزراعي والريفي ،والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من جهة ، وإلى توفير كافة الاحتياجات الأساسية لسكان المناطق المهمشة والمعزولة، وبالتالي فان هذا التوجه يسعى به إلى الوصول إلى تحقيق هدفان أساسيان:

يتمثل **الأول** في جعل الزراعة قادرة على العمل كمحرك لعجلة النمو، و مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي

أما **الثاني** فيتمثل في تحقيق تنمية ريفية وفق نهج متكامل ومتعدد القطاعات ،يهدف من وراءه إلى تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة في المناطق الريفية ،بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها.

وترتكز سياسة التجديد الريفي والزراعي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى اندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الاستثمارات والدعم العمومي.[xiii]

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لها امتداد يشمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة :

- **البعد الاقتصادي** ، أو ما يعرف بالتجديد الزراعي ، الذي يهدف إلى تحديث القطاع ، و الاستخدام الرشيد للموارد وللإمكانات الزراعية الوطنية ، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بشكل عام ؛
- **البعد الإقليمي** ،أو ما يعرف بالتجديد الريفي،الذي يهدف لتحسين حياة الناس وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية ، والتي يتحقق من خلال نهج تشاركي،تصاعدي في اتخاذ القرارات ،وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛
- **البعد الثالث** يتعلق ببرنامج وطني يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، بالانخراط في مسار تحديث كافة النشاطات الزراعية ، من خلال العوامل الأساسية المساعدة على تقدمها بما في ذلك : البحث ،التكوين ،التدريب والإرشاد ،وذلك قصد تسهيل عملية تطوير التكنولوجيات و نشرها في الوسط الإنتاجي ،بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية للمؤسسات قصد تعزيز مهارات ،قدرات، وممارسات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية الزراعية والريفية[xiv].

## 2-2 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

### 2-2-1- مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

لقد ظهر مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. وهو عبارة عن

تجميع لعدة عمليات قطاعية مختلفة تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين،ويتعلق المشروع الجواري في المقام الأول بالبلديات ذات الخاصية الريفية وبالخصوص الأكثر فقرا منها.[xv]

إن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر و التهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشادة استغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة .[xvi]

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريعا متكاملة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات الريفية،[xvii]وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي لأجل :

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور ،ترقية المنشاة والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي؛
- زيادة وتنويع مصادر دخل سكان المناطق الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات ؛
- الحث على الإستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية؛
- دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان؛
- العمل على تحسين وتحقيق الأمن الغذائي ؛
- العمل على توفير متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم من أجل عودة النازحين إلى أراضيهم والاستقرار بها ومحاولة تثبيتهم.[xviii]

### 2-2-2 ميادئ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

**أ-المشاركة:** إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري ،يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الاقتصادية

الأساسية للسكان المعنيين ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبذلها العائلات الريفية على إقليمها. .

**ب- الشراكة الإقليمية الفعالة:** إن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على عملية إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي ترتكز ويقوم على عملية تشاور واسعة النطاق بين السكان ،وممثليهم من أعيان وجمعيات من جهة ،وعلى كافة المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى ،وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك اجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص[xix]

**ج- الإندماج القطاعي:** وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه اقتصاديا أو اجتماعيا فهو معني بتنفيذ إستراتيجية التجديد الريفي. وذلك وفقا للإجراءات التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بالإضافة إلى خلق الأنشطة الاقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية ،و ضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم[xx] ويتجسد الإندماج القطاعي من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في كونه ،إطارا لتوحيد أهداف برنامج الدولة التنموية ،بخلق التآزر بين السياسات القطاعية ،من أجل مرافقة الحركية التنموية المستدامة على مستوى الإقليم .في هذا السياق ،يشتمل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على كل مشروع يتضمن عمليات مرافقة سكان الريف وتحرير مبادراتهم وانخراطهم الإرادي في عمليات التنمية الهادفة إلى تحقيق تحسين الظروف المعيشية للسكان؛زيادة وتنويع مداخيل السكان؛تحسين شروط الولوج إلى الخدمة العمومية؛تحقيق الشروط الضرورية للإستغلال المستدام وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الثقافي[xxi].

**د-الحوكمة المحلية للإقليم:** باعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أداة رئيسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة ،إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص ،الجمعيات المحلية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية

والمزارعين ،لتأسيس حركية حوكمة ريفية ،كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين ،لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية على هذا الأساس ،تعد العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين ،تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة ،تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع ،كما تلعب دور المسهل والمرافق لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات ،وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم[xxii]

## 3-تقييم آثار تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية خنشلة:

سنحاول في هذا القسم تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومدى تحقيقها للتنمية الريفية المستدامة،حيث سنقوم باستخدام مقاربة التقييم على المستوى الجزئي ،وذلك من خلال تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية التي تم تنفيذها بعدة بلديات ذات الطابع الجبلي بإقليم ولاية خنشلة ،

### مقاربة التقييم على المستوى الجزئي:

سنعمد في هذه المقاربة إلى تقييم تسع مشاريع جوارية للتنمية الريفية تم تنفيذها في ثلاث بلديات من ولاية خنشلة،والمتمثلة في بلدية شلية ،بلدية طامزة،بلدية تاوزيانت.

إن عملية اختيار هذه المناطق تمت على أساس عاملين في غاية من الأهمية ،حيث يتعلق العامل الأول بوضعية وحالة هذه المناطق التي تعتبر في معظمها ذات طابع جبلي صعب للغاية ،هذا ما جعلها وسكانها يعانون العزلة الشديدة والتي أثرت سلبا على كافة نواحي الحياة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي،أما العامل الثاني فيتمثل في وضعية هذه المشاريع من ناحية تنفيذها ،حيث أننا ركزنا على المشاريع الجوارية التي تم الانتهاء من تنفيذها بصفة رسمية وذلك قصد الوقوف على الآثار الفعلية لها.

سنحاول تقديم عرض موجز لكل بلدية من هذه البلديات الأربع،ثم بعدها سنتطرق لتقييم كل مشروع على حدى

**3-1 المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان:** يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم **339** مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي والذي ضم 12 مشروع جواري على مستوى الولاية لسنة 2009 .وهو معرف بالرقم التعريفي التالي:-40 21.7.2.2009

**3-1-1 الإجراءات والعمليات المبرمجة :**

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات استعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الاستفادة من خدمات وهياكل تنموية ،بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح استفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق ما يلي :

**الجدول رقم 01 : العمليات ذات الاستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان**

| العملية | الغلاف المالي المتوقع | الغلاف المالي المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| **التزويد بالمياه الصالحة للشرب** | 5.000.000.00 | 4.750.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **تهيئة وتجهيز قاعة علاج** | 1.000.000.00 | 900.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **إنجاز مجمع مدرسي 03 اقسام** | 24.000.000.00 | 23.600.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **تصحيح مجاري المياه** | 2.000.000.00 | 1.579.500.00 | مخطط التنمية لقطاع الغابات |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **500 م3** | | | |
| **غرس أشجار الزيتون 05 هكتارات** | 500.000.00 | 369.427.50 | مخطط التنمية لقطاع الغابات |
| **إنجاز بئر إرتوازي300 م** | 9.450.000.00 | 9.450.000.00 | PADSELNEA |
| **إنجاز بئر إرتوازي بعمق 150 م** | 4.000.000.00 | 3.750.000.00 | مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري والموارد المائية |
| **إنجاز طرقات محسنة مسافة 1.5 كم** | 9.000.000.00 | 8.370.000.00 | PADSELNEA |
| **إنجاز طرقات محسنة مسافة 2.5 كم** | 16.000.000.00 | 15.600.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **إنجاز عملية تشجير غابي 50 هكتار** | 5.000.000.00 | 4.849.650.00 | مخطط التنمية لقطاع الغابات |
| **أشغال حرجية ل200 هكتار** | 7.017.543.86 | 6.552.000.00 | مخطط التنمية لقطاع الغابات |
| **التكلفة الإجمالية** | 82.967.543.86 | 79.770.577.50 | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري.**

**الجدول رقم 02: العمليات ذات الاستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة إيقوبان**

| العملية | الغلاف المالي المخصص | الغلاف المالي المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| **بناء 10 سكنات ريفية** | 7.000.000.00 | 7.000.000.00 | الصندوق الوطني للسكن |
| **إنجاز04وحدات لتربية الأبقار** | 1.160.000.00 | 1.157.500.00 | صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **إنجاز 10 وحدات لتربية الغنم** | 2.080.000.00 | 2.060.640.00 | صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي |
| **إنجاز06 وحدات لتربية النحل** | 714.000.00 | 714.000.00 | صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي |
| **تكوين وتاطيرحاملي المشاريع** | 23.100.00 | 14.696.08 | صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي |
| **التكلفة الإجمالية** | 10.977.100.00 | 10.946.836.08 | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .**

### 3-1-2 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع :

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد انتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة ،هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الأطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة ،وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة والذي هدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الاجتماعية ،الاقتصادية والبيئية.

**أ – واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:** المشروع المنفذ بالمنطقة من الناحية الاجتماعية قد ضم عدة إجراءات الغرض منها تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

- **فك العزلة عن المنطقة وسكانها:** هذا ما وقفنا عليه فعلا فقد تم العمل فعلا من أجل ذلك من خلال تحسين وضعية الطريق الرئيسي على مسافة 1.5 كم ،المار بالمنطقة وتهيئته بشكل يسهل عملية الولوج والخروج من المنطقة ،بالإضافة إلى تدعيم هذا الطريق المعبد بمسالك جبلية محسنة من أجل فك العزلة خاصة عن سكان المنطقة المشتتون .فحسب منشط المشروع الجواري فإن هذه التدخلات أثرت

بشكل إيجابي على زيادة الحركية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ،وقللت من معاناة قاطنيها .

- **الخدمات الصحية**:إن استفادة المنطقة بمركز صحي كان له الأثر في التقليل من معاناة سكان المنطقة من التنقل إلى المناطق المجاورة التي تتوفر بها هذه الخدمات من أجل الاستفادة منها.فقد لاحظنا من خلال الزيارة التي قادتنا إلى المنطقة على إنهاء عملية بناء المركز الصحي وتجهيزه ببعض التجهيزات الضرورية التي تتطلبها تدخلات الإسعاف الأولية،بالإضافة إلى تأطيره بعدة ممرضين وطبيب ،هذا ما أثر إيجابا على سكان المنطقة من هذا الجانب.
- **الخدمات التعليمية**:لقد وقفنا من خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى المنطقة قصد تقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة،أن الخدمات التعليمية المقدمة قد تحسنت إلى حد ما خاصة بعد استفادة المنطقة بمدرسة ابتدائية تضم 03 أقسام وتقدم خدماتها لأبناء المنطقة ،هذا ما قد قلل من معاناة تنقلهم إلى المناطق المجاورة من أجل الدراسة،إلا أن غياب هياكل التعليم للطورين المتوسط والثانوي زادا من هذه المعاناة وخاصة بالنسبة للإناث حيث يجبرن أحيانا للتخلي عن دراستهن بسبب تعنت الأولياء من جهة ،خاصة بالنظر إلى خصوصيات وذهنيات سكان المنطقة الريفية المتشددة و المحافظة، بالإضافة إلى عدم قدرة الأولياء على التنقل إلى المناطق المجاورة كل يوم رفقة أبنائهم وبناتهم من أجل الدراسة بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة أخرى.
- **وضعية السكن**:من الملاحظ في هذه المنطقة تحسن نوعية السكنات التي يقطنها سكان المنطقة وذلك راجع بالأساس إلى الدعم الكبير المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن والذي قضى بشكل كبير على السكنات الهشة والقديمة بالمنطقة بالإضافة إلى تقديم الدعم لأبناء العائلات القاطنة بالمنطقة قصد بناء سكنات مجاورة للسكنات العائلية الكبيرة ،إلا أن من الملاحظ أن هذا الدعم وهذا الأثر الإيجابي الكبير لتحسن نوعية السكن لا يرجع فقط إلى الدعم الموجه لذلك في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة ،بل هو يشمل أيضا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني

للسكن بالتنسيق مع الإدارة المحلية ،حيث أن عدد السكنات المبنية في إطار المشروع الجواري لا يتجاوز عددها 10 سكنات فقط ،إلا أن عدد السكنات المبنية في الواقع يتعدى في مجمله 40 سكن.

- **عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:** بعد تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة ،وخاصة بعد عودة الآمن للمنطقة بالإضافة إلى انتهاج سياسة التجديد الريفي أكد لنا منشط المشروع الجواري على أن عدد سكان المنطقة قد ارتفع بشكل نسبي،وخاصة بسبب تقديم دعم السكن الريفي الذي كان له الأثر الكبير في عودة سكان المنطقة النازحين في وقت سابق بالإضافة إلى إستقطاب سكان جدد يملكون أراضي بالمنطقة حيث عادوا واستقروا نسبيا بهذه المنطقة ،إلا أن ما وقفنا عليه فان هذا الأثر الجيد في عودة السكان وارتفاع عددهم لا يرجع فقط إلى المشروع الجواري بل إلى أسباب عديدة منها عودة الأمن بالمنطقة التي عانت في السابق وخاصة إبان العشرية السوداء بالإضافة إلى المجهودات الجبارة التي يقوم بها الصندوق الوطني للسكن والذي أثر بشكل كبير في هذا الخصوص ،إلا أننا لا نتجاهل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة وأثره في زيادة وعودة سكان المنطقة. فحسب إحصائيات المصلحة المستقبلة للمشروع الجواري والمتمثلة في إدارة الغابات فإن عدد سكان المنطقة قد ارتفع من 203 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى 331 بعد تنفيذه أي بزيادة مقدرة بحوالي 128 فرد يمثلون حوالي 20 عائلة.
- **مدى توفر الموارد المائية لسكان المنطقة:** بالرجوع إلى طبيعة المنطقة الصعبة ،والتي تفتقر كثيرا إلى الموارد المائية ،جاءت طلبات عديدة من طرف سكان المنطقة قبل بداية إعداد المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة تخص هذا الشأن وذلك حسب منشط هذا المشروع الجواري ،وذلك راجع إلى أن الموارد المائية هي الأساس وحجر الزاوية في نجاح المشاريع ذات الطابع الزراعي والفلاحي ،

وقفنا خلال زيارتنا للمنطقة على الأشغال المنجزة في هذا الموضوع ،حيث تدعمت المنطقة ببئرين إرتوازيين الأول بعمق 300 متر تم إنشاؤه في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر

PADSELNEA،والثاني بعمق 150 متر تم إنشاؤه من طرف مديرية الموارد المائية ،بالإضافة إلى تجهيز المنطقة بخزان للمياه تم إنشاؤه من طرف الإدارة المحلية في إطار مخططات التنمية للبلدية ،إلا أن بالرغم من هذا فسكان المنطقة مازالوا يعانون من نقص فادح للمياه مما يفرض عليهم التنقل لمسافات بعيدة خاصة السكان المشتتون منهم قصد جلب المياه إما للشرب أو للسقي،بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النقص والندرة في المياه أثرت سلبا على حجم الاستثمارات الزراعية والفلاحية في المنطقة .

**ب – واقع المنطقة من الناحية الاقتصادية**:بالنظر إلى الموضوع الذي يندرج تحته هذا المشروع ،فإنه قد تضمن عدة تدخلات هدفت إلى زيادة الحركية الاقتصادية للمنطقة بالإضافة إلى السعي لتنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ، ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار التالية:

- **زيادة دخل الأسر القاطنة بالمنطقة**:لقد تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة منح 04 وحدات لتربية الأبقار و 10 وحدات لتربية الغنم ،بالإضافة إلى 06وحدات لتربية النحل ،حيث كان هذا الإجراء يهدف إلى زيادة الإنتاج الحيواني في المنطقة من جهة،ومن جهة أخرى فقد سعى إلى زيادة دخل العائلات القاطنة بالمنطقة،إلا أن الواقع قد بين العكس على الإطلاق ،فقد تبين ان معظم المستفيدين من هذا الدعم قد تخلوا جزئيا أو كليا على هذا النشاط واتجهوا إلى نشاطات أخرى مما يبين عملية تحول وتغيير في اتجاه المسار الصحيح المبرمج في البداية ،ومن جهة أخرى أوضح بعض المعنيين بالموضوع أن قيمة الدعم الموجهة لهم لم تكن كافية لتوفير كامل متطلبات عائلاتهم مما فرض عليهم البحث عن مصادر دخل خارج النشاط الزراعي ،مما بين فشل المشروع في هذا الخصوص.

**ب–تنويع النشاطات الإقتصادية**:لم يحقق المشروع المنفذ بالمنطقة أي تنويع للنشاطات الإقتصادية ،حيث لازالت مقتصرة على النشاط الفلاحي والزراعي ،من خلال تربية المواشي والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر تمويل المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خلال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار المشمش والزيتون من جهة وأشجار التين الشوكي الذي يتأقلم وخصوصيات هذه

المنطقة من جهة بالإضافة إلى مقدرته على تحمل العطش من جهة أخرى ،والتي كانت أيضا في معظمها تدخلات خارج إطار وتمويل المشروع الجواري مما يبين فشل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة في تحقيق موضوعه الأساسي إلا وهو تنويع النشاطات الإقتصادية.

- **واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة:** إن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إجراء خلق وحدات لتربية المواشي ،إلا أننا عند معاينتنا لمنطقة المشروع بالإضافة إلى مقابلاتنا التي أجريناها مع سكان المنطقة الذين أكدوا لنا أن هذا الإجراء لم يؤثر على الإطلاق على القضاء على أزمة البطالة التي لازال يعاني منها سكان المنطقة ،حيث اقتصرت الاستفادات من هذه الوحدات على بضعة أفراد لا يتعدى عددهم 15 فرد ،بالرغم من أن الجهات المختصة تؤكد على ان عدد المناصب المستحدثة في إطار هذا المشروع عددها 142 منصب وهو رقم مبالغ فيه بكل تأكيد هذا ما أكده لنا منشط المشروع الجواري بالمنطقة.

**ج – واقع المنطقة من الناحية البيئية:**

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لعدة تدخلات تتعلق بذلك ،ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

- **زيادة الثروات الغابية:** لقد تم برمجة عملية تشجير وإعادة تشجير للغابات ،وبالفعل فإن معاينتنا للمنطقة أثبتت أن الآثار واضحة على تحسن في الغطاء الغابي مقارنة بمرحلة ما قبل تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى ملاحظتنا لزيادة إهتمام سكان المنطقة بهذه الثروة ،والراجع حسب منشط المشروع الجواري إلى الدور التحسيسي الذي تلعبه مصالح الغابات بشكل أساسي .
- **زيادة المستثمرات الفلاحية:** إن عدد المستثمرات الفلاحية قد ارتفع في الآونة الأخيرة بالمنطقة ،حيث زاد الاهتمام بذلك من طرف سكان المنطقة ،وذلك من خلال ملاحظتنا لزيادة عدد المستثمرات الفلاحية وخاصة المتعلقة بالأشجار المثمرة

،وهذا راجع حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم إلى التسهيلات المقدمة من طرف المصالح المختصة بالإضافة إلى الدعم الممنوح لسكان المنطقة خلال العشرية السابقة ابتداء من البرنامج الوطني للتنمية الريفية وصولا إلى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة،أي أن هذا الأثر الإيجابي لا يمثل ثمرة المشروع الجواري فحسب بل هو نتاج لسياسات متعاقبة .

- **زيادة الثروة الحيوانية** :بالرغم من أن المشروع الجواري قد اهتم بشكل أساسي إلى زيادة الثروة الحيوانية من خلال منح دعم لإنشاء وحدات لتربية المواشي إلا أن ما لاحظناه لا يشير على ذلك فتربية المواشي بالمنطقة لازالت تقليدية معاشية إلى ابعد الحدود بالإضافة إلى أن عددها لم يرتفع نهائيا حسب رأي سكان المنطقة ،هذا ما يمثل إخفاقا للمشروع الجواري والذي ممكن إرجاعه إلى عدم الاستهداف الجيد لمستحقي هذا الدعم ، ومنحه إلى أفراد لا علاقة لهم بنشاط تربية المواشي هذا ما قد أثر سلبا على نجاح المشروع من هذه الناحية.
- **استغلال الطاقات المتجددة**:فيما يخص هذا الموضوع فإنه كان من المبرمج استغلال الطاقة الشمسية ،إلا أن بالرغم من الانتهاء من تنفيذ المشروع ،لم يتم تنفيذ هذا الإجراء على الإطلاق مما أثر سلبا على إمكانية التزود من هذه الطاقة المتجددة التي بإمكانها أن تقلل من معاناة سكان المنطقة من نقص في الإمداد من هذه الطاقة الضرورية في تسيير متطلبات معيشة السكان الاجتماعية والاقتصادية.

**3-2 المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة** : يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة بلدية تاوزيانت ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة المتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 05 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة2009 .وهو معرف برقم تعريفي40-7.7.1.2009

**3-2-1 الإجراءات والعمليات المبرمجة في إطار المشروع :**

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات استعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الاستفادة من خدمات وهياكل تنموية ،بالإضافة إلى ذلك فان مجموع

التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح استفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية الخاصة يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع الجواري المقام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها وفق ما يلي :

**الجدول رقم 03: العمليات ذات الاستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة**

| العملية | المبلغ المخصص | المبلغ المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| **تجديد شبكة الصرف الصحي** | 6.000.000.00 | 5.817.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **إنجاز شبكة الإنارة العمومية** | 350.000.00 | 343.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **دراسة وإنجاز مركز إداري** | 7.000.000.00 | 6.630.000.00 | الصندوق المشترك للجماعات المحلية |
| **دراسة للربط بالماء الشروب** | 500.000.00 | 443.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **الربط بالماء الشروب** | 15.000.000.00 | 14.780.000.00 | مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري |
| **تهيئة حضرية** | 10.000.000.00 | 9.884.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **صيانة الطرقات لمسافة 09 كم** | 80.000.000.00 | 48.000.000.00 | مخطط التنمية لقطاع الأشغال العمومية |
| **إنجاز أشغال الطرق** | 4.000.000.00 | 3.978.000.00 | مخطط التنمية لقطاع الأشغال العمومية |
| **إنجاز قاعة متعددة الخدمات** | 6.000.000.00 | 4.895.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| **إنجاز مصب للمياه** | 500.000.00 | 444.459.00 | مخطط التنمية لقطاع الغابات |

| | | | |
|---|---|---|---|
| إنجاز ملعب جواري | 2.000.000.00 | 1.997.307.00 | مخطط تنمية البلدية |
| ربط وتجهيز محطة ضخ | 4.800.000.00 | 4.225.000.00 | مخطط تنمية البلدية |
| إنجاز بئر ارتوازي عمق 300 م | 9.000.000.00 | 8.190.000.00 | مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر |
| التكلفة الإجمالية | 145.150.000.00 | 109.626.766.00 | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .**

**الجدول رقم 04: العمليات ذات الاستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة كتيبة**

| العملية | المبلغ المخصص | المبلغ المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| إنجاز 72 سكن ريفي | 36.000.000.00 | 36.000.000.00 | الصندوق الوطني للسكن |
| التكلفة الإجمالية | 36.000.000.00 | 36.000.000.00 | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .**

### 3-2-2 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

من خلال البحث الذي أجريناه للوقوف على واقع المنطقة بعد انتهاء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة ،هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الأطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة ،وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة زالذي هدف إلى

تحقيق تنمية ريفية مستدامة على كافة النواحي الاجتماعية ،الاقتصادية ،الثقافية والبيئية.

**أ – واقع المنطقة من الناحية الاجتماعية:**

المشروع المنفذ بالمنطقة من الناحية الاجتماعية قد ضم عدة إجراءات الغرض منها تحقيق تنمية اجتماعية بالمنطقة نذكر منها:

- **فك العزلة عن المنطقة وسكانها:** قصد فك العزلة عن المنطقة وسكانها بالإضافة إلى بعث الحركية الاجتماعية والاقتصادية بها ،تم العمل على تهيئة وتحسين وضعية الطرقات المارة بالمنطقة على مسافة 09 كم ،بالإضافة إلى القيام بتهيئة حضرية للمنطقة هدف بها إلى تحسين المنظر العام لها مما يزيح كامل مظاهر الحرمان التي كانت تعاني منه في السابق بالإضافة إلى تدعيمها بإنجاز شبكة للإنارة العمومية ، تم أيضا في إطار المشروع الجواري تزويد المنطقة بهياكل وتجهيزات إدارية ورياضية ،هدف من وراءها إلى تحسين الخدمات الموجهة للمواطنين بالإضافة إلى توفير أماكن ممارسة الرياضة والترفيه لقاطني المنطقة،هذا ما أراح كثيرا سكان المنطقة واستحسنوا ذلك ،حيث أن كل من قابلناهم أثناء الزيارات التي قمنا بها للمنطقة خلال فترة الدراسة ،اظهروا بعض الارتياح جراء تنفيذ المشروع الجواري بمنطقتهم ،والذي حقق بعض المطالب التي دعوا بها. في هذا الخصوص يمكن القول أن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد أثر نوعا ما و فك عزلة المنطقة بصفة نسبية.
- **الخدمات الصحية المقدمة لسكان المنطقة:** إن المنطقة قد تزودت في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة بقاعة متعددة الخدمات الصحية ،هدف من وراءها إلى التقليل من معاناة سكان المنطقة في التنقل إلى المناطق المجاورة قصد العلاج ،وهذا ما وقفنا عليه فعلا فالقاعة تم تجهيزها بجميع متطلبات العلاج والإسعافات الأولية وقد تم أيضا تأطيرها بممرضيين وطبيب قصد ضمان السير الحسن لهذه القاعة.وقد صرح لنا أغلب من قابلناهم أثناء إجراءنا لهذه الدراسة عن الارتياح الكبير الذي لحق بهم جراء هذا التدخل والإجراء. وبالتالي يمكننا القول أن الخدمات الصحية فعلا قد تحسنت وقد كان لتنفيذ المشروع الجواري الأثر الحسن في ذلك .

- **وضعية السكن** :تم تخصيص حوالي 72 استفادة من البناء الريفي لهذه المنطقة في إطار المشروع الجواري المنفذ بها ،وقد أثر ذلك بشكل إيجابي على نوعية السكنات ومعيشة سكان المنطقة ،حيث بين لنا كل من قابلناهم من سكان المنطقة عن الارتياح الكبير من هذا التدخل وهذا الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للسكن ،وبالتالي يمكننا القول ان المشروع قد حسن من نوعية ووضعية السكن بالنسبة لسكان هذه المنطقة .
- **عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن**:حسب رأي كل من قابلناهم أثناء قيامنا بهذه الدراسة فإن عدد سكان المنطقة قد ارتفع بشكل نسبي ،ويرجع السبب في ذلك حسب رأيهم خاصة إلى دعم السكن الريفي الذي كان له الأثر الحسن في عودة سكان المنطقة النازحين في وقت سابق بالإضافة إلى استقطاب سكان جدد يملكون أراضي بالمنطقة حيث عادوا واستقروا نسبيا بهذه المنطقة ،إلا أن ما وقفنا عليه فان هذا الأثر الجيد في عودة السكان وارتفاع عددهم لا يرجع فقط إلى المشروع الجواري بل إلى أسباب عديدة منها عودة الأمن بالمنطقة التي عانت في السابق وخاصة إبان العشرية السوداء ،بالإضافة إلى المجهودات الجبارة التي يقوم بها الصندوق الوطني للسكن والذي أثر بشكل كبير في هذا الخصوص ،إلا أننا لا نتجاهل المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة وأثره في زيادة وعودة سكان المنطقة.فحسب إحصائيات المصلحة المستقبلة للمشروع الجواري والمتمثلة في إدارة الغابات فإن عدد سكان المنطقة قد ارتفع من 303 فرد قبل تنفيذ المشروع إلى 382 بعد تنفيذه أي بزيادة مقدرة بحوالي 79 فرد يمثلون حوالي 18 عائلة.وبالتالي فإنه يمكن القول ان المشروع الجواري قد أثر نسبيا على زيادة سكان المنطقة واستقرارهم بها.
- **مدى توفر الموارد المائية لسكان المنطقة**:وقفنا خلال زيارتنا للمنطقة على الأشغال المنجزة في هذا الموضوع ،حيث تدعمت المنطقة ببئر إرتوازي بعمق 300 متر تم إنشاؤه في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر PADSELNEA

،بالإضافة إلى عملية الربط والتجهيز المحطة ضخ تدعم شبكة الماء الشروب الذي تم استحداثها أيضا في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة ،إلا أن بالرغم من كل هذا إلا أن سكان المنطقة مازالوا يعانون من نقص فادح للمياه مما يفرض عليهم التنقل لمسافات بعيدة خاصة السكان المشتتون منهم قصد جلب المياه إما للشرب او للسقي،بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النقص والندرة في المياه أثرت سلبا على حجم الاستثمارات الزراعية في المنطقة .

**ب- واقع المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية:**

نظرا لعدم تضمن المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة لأي تدخل يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية بيئية ،يمكننا القول أن المشروع الجواري لم يؤثر إطلاقا من هذه النواحي ،بالرغم من أن سكان المنطقة قد طالبوا بشدة وأكدوا على توفير فرص شغل لهم ولأبنائهم الذين يعانون من بطالة فادحة.بالإضافة إلى المشاكل البيئية التي تمس المنطقة والأراضي الفلاحية المتواجدة بها من إنجراف التربة وتواجد كبير للاودية التي تسببت في فيضانات اودت بحياة العديد من سكان المنطقة في الآونة الاخيرة .هذا ما يبين الخلل في برمجة التدخلات المقامة في إطار المشروع الجواري المنفذ بهذه المنطقة.

### 3-3 المشروع الجواري عين ميمون

يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة عين ميمون بلدية طامزة ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة مابين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 06 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة2012 .وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-14.7.1.2012

### 3-3-1 الإجراءات والعمليات المبرمجة :

لقد ضم المشروع الجواري عمليات وإجراءات ذات استعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية ،بالإضافة إلى ذلك فان مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لأفراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والاجتماعية الخاصة يوضح الجدولان

التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع القام بالمنطقة ،بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها وفق ما يلي :

**الجدول رقم 05: العمليات ذات الاستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون**

| العملية | المبلغ المخصص | المبلغ المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| **بناء فرع إداري** | 7.000.000.00 | 6.785.301.00 | الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL |
| **دراسة وإنجاز اكمالية** | 79.228.000.00 | 79.228.000.00 | مخطط التنمية لقطاع مديرية التجهيز والتعمير |
| **غرس الأشجار المثمرة مساحة 05 هكتار** | 400.000.00 | 400.000.00 | صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازFDRMVTC |
| **التكلفة الإجمالية** | 86.628.000.00 | 86.413.301.00 | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .**

**الجدول رقم 06: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجواري المنفذ بمنطقة عين ميمون**

| العملية | المبلغ المخصص | المبلغ المستهلك | مصدر التمويل |
|---|---|---|---|
| **إنجاز 06 سكنات ريفية** | 4.200.000.00 | 4.200.000.00 | الصندوق الوطني للسكن |
| **التكلفة الإجمالية** | 4.200.000.00 | 4.200.000.00 | |

**المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجواري .**

**3-3-2 عرض حال المنطقة بعد عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:**

للوقوف على واقع المنطقة بعد انتهاء تنفيذ المشروع بالمنطقة ،هذا البحث الذي استعملنا فيه كل الوسائل المتاحة لنا من مقابلات ميدانية مع كافة الأطراف العديدة والمتنوعة الداخلة في عملية تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إضافة إلى الخرجات الميدانية المتعددة للمنطقة وذلك لفترات متباعدة نسبيا والتي تخللتها مقابلات مع بعض السكان القاطنين بالمنطقة ،وذلك من أجل معرفة مدى الإضافة الحقيقية التي تحققت جراء تنفيذ المشروع بالمنطقة .

**أ- واقع المنطقة من الناحية الإجتماعية:**

المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة قد ضم عدة إجراءات وتدخلات الغرض منها تحقيق تنمية إجتماعية حقيقية بالمنطقة نذكر منها:

- **فك العزلة عن المنطقة وسكانها:** لقد تم في إطار تنفيذ المشروع بالمنطقة بناء مركز إداري لفك العزلة عن المواطنين القاطنين بالمنطقة وتقريب الإدارة من المواطن ّ،وذلك للتقليل من معاناة سكان هذه المنطقة المعزولة بالرغم من العدد الكبير الذي يقطن بها ،إلا ان الزائر لهذه المنطقة يحس بمدى معاناة مواطنيها وإحتياجهم لأدنى الظروف التي تحسسهم أنهم مواطنون جزائريون كغيرهم من المواطنين ،لكن بالرغم من سعي القائمين على إعداد وتنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إلى فك العزلة وتزويد المنطقة ببعض الهياكل المتوفرة في باقي مناطق الوطن لم يتم على الإطلاق حسب رأي سكان المنطقة الذين قابلناهم أثناء الزيارات التي قمنا بها إلى المنطقة خلال إعداد الدراسة فك العزلة ولازالو يتخبطون في المشاكل والافات كالفقر والتهميش والاقصاء ،فحسبهم فإن المشروع لم يضف إطلاقا على حياتهم في هذا الجانب.

- **الخدمات التعليمية:** لقد وقفنا من خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى المنطقة قصد تقييم آثار تنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة، على الاكمالية التي تدعمت بها المنطقة في إطار المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة ،حيث لاحظنا مدى الأثر الإيجابي الذي حققه ذلك ،خاصة بالنسبة للاناث اللاتي عانين في السابق في هذا الخصوص ،بالإضافة إلى ان هذا الصرح الذي تم بناؤه قام من جهة أخرى بتنشيط الحركة الإجتماعية والإقتصادية وذلك من خلال توفير بعض فرص العمل لابناء المنطقة مما قلل إلى حد ما من

البطالة المتفشية في المنطقة في السابق ،وبالتالي نستطيع القول ان المشروع الجواري في هذه المنطقة ومن خلال هذا الإجراء قد أثر إيجابا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

- **وضعية السكن** :تم في إطار المشروع الجواري بناء 06 سكنات ريفية ،حيث هدف القائمون على إعداد وتنفيذ المشروع الجواري بالمنطقة إلى تحسين سكنات السكان وبالتالي العمل على استقطاب سكان نزحوا في السابق ،إلا ان حسب رأي سكان المنطقة فان هذا الكم من السكنات والمقدرة فقط بحوالي 06 سكنات لا يكفي لتحقيق ذلك.

- **عدد سكان المنطقة والنزوح الريفي نحو المدن:** أثناء المقابلات التي أجريناها أكد لنا سكان المنطقة أن عدد السكان الذين يقطنون بالمنطقة لم يتغير على الإطلاق مقارنة بفترة ما قبل تنفيذ المشروع ،وأكدوا على أن المشروع لم يحقق إضافة تذكر .

**ب – واقع المنطقة من الناحية الاقتصادية:**

لقد تضمن المشروع الجواري تدخل وحيد يتعلق بغرس الأشجار المثمرة على مساحة مقدرة بحوالي 05 هكتارات هدف هذا الإجراء إلى زيادة الحركية الاقتصادية للمنطقة بالإضافة إلى السعي إلى تنويع وزيادة مصادر دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ، ومن خلال الزيارات العديدة التي قمنا بها للمنطقة وقفنا على الآثار التالية:

- **زيادة دخل العائلات القاطنة بالمنطقة:** فهمنا من خلال محاورتنا لهم في هذا الموضوع إلى ان المشروع المنفذ بالمنطقة لم يمكن موجه أصلا إلى تحسين دخل الأسر القاطنة بالمنطقة ،وانه في مجمله جاء ببضعة إجراءات في مجملها تهدف إلى تحسين وتهيئة المنطقة حضريا ،بالرغم من عملية غرس الأشجار المثمرة التي هدفت إلى تحسين دخل أسر المنطقة والتي لم تكن كافية إطلاقا حسبهم لتحقيق ذلك.وبالتالي فإن المشروع لم يضف أي شيء فيما يتعلق هذا الموضوع حسب رأي سكان المنطقة

- **تنويع النشاطات الإقتصادية** :لم يحقق المشروع الجواري المنفذ بالمنطقة أي تنويع في النشاطات الإقتصادية ،حيث لازالت مقتصرة على بعض الأنشطة التقليدية المرتبطة بالنشاط الفلاحي والزراعي ،وذلك من خلال تربية المواشي والتي كان مصدرها في معظم الحالات خارج مصادر المشروع الجواري بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية من خلال غرس الأشجار المثمرة وبالخصوص أشجار المشمش والتفاح التي تتأقلم

وخصوصيات هذه المنطقة الجبلية الباردة .هذا ما يبين فشل المشروع في تحقيق تنويع في النشاطات الإقتصادية والتجارية بالمنطقة.

- **واقع الشغل وعدد مناصب العمل المستحدثة:** إن المشروع المنفذ بالمنطقة قد هدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إجراء بناء الاكمالية بالإضافة إلى غرس الأشجار المثمرة ،وخلال معاينتنا لآثار المشروع تبين لنا انه تم فعلا خلق بعض مناصب شغل لأبناء المنطقة ،إلا أنها لم تكن كافية على الإطلاق للقضاء على افة البطالة التي يتخبط فيها شباب المنطقة ،إلا أن الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الغابات أكدت على أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار المشروع الجواري بالمنطقة هو 77 منصب هذا ما نفاه قطعا سكان المنطقة الذين قابلناهم،مما يجعل عملية التقييم في هذا الموضوع صعب للغاية خاصة مع غموض المعطيات المقدمة من طرف الإدارات الجزائرية.

**ج – واقع المنطقة من الناحية البيئية:**

لقد هدف المشروع الجواري إلى زيادة الاهتمام بالبيئة من خلال برمجته لتدخل وحيد يتعلق بذلك والمتمثل في غرس الأشجار المثمرة على مساحة 05 هكتارات ،ومن خلال معاينتنا للمنطقة وقفنا على الآثار التالية للمشروع الجواري من الناحية البيئية:

–**زيادة المستثمرات الفلاحية:** بالرغم من إرتفاع عدد المستثمرات الفلاحية في المنطقة التي قمنا بزيارتها عدة مرات اثناء فترة الدراسة ،الا ان المشروع الجواري لم يضف الكثير في هذا الموضوع واقتصر على غرس 05هكتارات فقط من أشجار التفاح والمشمش ،والتي لم يكن لها الأثر الإيجابي لتحقيق تنمية بيئية منشودة .

**الخاتمة العامة**

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة إهتماما متزايدا بالتنمية المستدامة وحرصا شديدا على تحقيقها في كافة الميادين وعلى كافة الأصعدة والمستويات ،كونها تمثل تنمية شاملة متعددة الأوجه والأبعاد،ومنذ بروز هذا المفهوم سعت كافة الهيئات والمنظمات الدولية ،والحكومات من أجل تجسيده على أرض الواقع ،وذلك من خلال عقد العديد من القمم والمؤتمرات الرامية إلى نشر مبادئ وأسس وأهداف التنمية المستدامة.

والسلطات الجزائرية كمثيلاتها من الدول ،سعت منذ البداية إلى تبني أسس ومبادئ هذا المفهوم الجديد ،حيث قامت بإنشاء العديد من المراكز والهيئات الوطنية المتعلقة بهذا المفهوم ،بالإضافة إلى سنها للعديد من السياسات والقوانين المرتبطة بذلك.

ومن بين السياسات الرامية لتحقيق تنمية مستدامة داخل الوطن ،تم تبني سياسة التجديد الريفي والزراعي والتي هدفت السلطات الجزائرية من وراءها بشكل أساسي إلى تحقيق توازنات إقليمية وذلك من خلال إعادة إحياء المناطق الريفية ،والتي تخلت كثيرا عن تنافسيتها وجاذبيتها الإقليمية مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد ،وبالتالي فقد مثلت هذه السياسة نقلة نوعية للسياسات المطبقة في هذه المناطق من الوطن وذلك من خلال إطارها النظري المتكامل والشامل والذي يستمد مبادئه وأسسه من مبادئ وأسس التنمية المستدامة ،بالإضافة إلى إنبثاقها من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي مثلت الإطار التوجيهي لهذه السياسة ،من أجل تطبيقها على أرض الواقع،وخاصة على المستوى القاعدي والمحلي والذي يمثل المستوى الأهم لنجاح هذه الإستراتيجية ،ومن أجل ذلك قامت السلطات الوطنية بتوظيف أداة تتوافق مع مضمون وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ،والمتمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،والقائم على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين وعلى كافة مستوياتهم ،بالإضافة إلى لامركزية إتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمعات المحلية ،وتم أيضا العمل من خلال المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على استدراك نقائص تنفيذ المشاريع التنموية السابقة فيما يتعلق بعدم إنسجام وتداخل القطاعات ،حيث مثل مبدأ الإندماج القطاعي الذي يقوم عليه المشروع الجواري نقلة جد مهمة في هذا الخصوص.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة كشف وتبيان مدى أثر هذه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية ،

**نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:**

توصلت الدراسة إلى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة ،وهي كما يلي:

* **الفرضية الأولى** :أشارت الدراسة التطبيقية إلى نفي الفرضية الأولى (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف معيشة سكان منطقة تنفيذه من الناحية الإجتماعية.)،حيث تبين ان عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بعدة مناطق من إقليم ولاية خنشلة ،لم تؤد ولم تساهم في التأثير المباشر والإيجابي ،على أهم المؤشرات الإجتماعية من خدمات التعليم والصحة والتزود بالمياه ،بالإضافة إلى نوعية السكن والطرقات وفك العزلة حيث تبين لنا ان الواقع الإجتماعي للمنطقة وسكانها ،لم يتأثر تأثيرا مباشرا جراء تنفيذ هذه المشاريع ،حيث لازال سكان هذه المناطق يعانون من العديد من المشاكل الإجتماعية،والتي كان من المفروض القضاء عليها من خلال هذه المشاريع.فقد تبين لنا من خلال التحقيقات التي أجريناها مع كافة الفاعلين المحليين وبالخصوص سكان هذه المناطق ،بأن كافة التدخلات المتعلقة بالجانب الإجتماعي ،لم تكن كافية على الإطلاق لإحداث تنمية اجتماعية حقيقية ،حيث كانت في مجملها عبارة عن عمليات عشوائية غير مدروسة بدقة ،كان المهم بالنسبة للقائمين على تنفيذها هو تطبيق برامج مخططة من فوق ،من دون الأخذ بالحسبان لخصوصية هذه المناطق الريفية والمتمثلة في عدم التجانس في جميع الخصائص ،وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية المنفذة على تراب

ولاية خنشلة ،لم تؤثر تأثيرا مباشرا على تحسن وضعية هذه المناطق وسكانها من الناحية الإجتماعية.

* **الفرضية الثانية**: أشارت الدراسة التطبيقية أيضا إلى نفي الفرضية الثانية (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى خلق حركية اقتصادية وتنويع للنشاطات الإقتصادية بمنطقة تنفيذه.) حيث تبين لنا جراء الدراسة ،عدم تحقق هذه الفرضية حيث أن الوضع الإقتصادي للمناطق محل الدراسة ،لم يتغير ولم يتأثر تأثيرا مباشرا جراء عملية التنفيذ ،وذلك استنادا إلى المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال تحليلنا للوضع الإقتصادي لهذه المناطق ،فالإجراءات المتعلقة بتحسين الوضع الإقتصادي لهذه المناطق لم تكن كافية على الإطلاق لجعلها تتحسن حيث تأكدنا من خلال الزيارات التي قادتنا إلى هذه المناطق خلال فترة إجراءنا لهذه الدراسة، ان معظم التدخلات التي

تم إجراؤها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لا تخرج عن إطار توزيع الريع ،حيث تبين لنا ان معظم المستفيدين من الدعم الموجه لتنشيط المنطقة من الناحية الإنتاجية والإقتصادية ،قاموا بتوجيه قيمة الدعم المقدم لهم في إطار المشروع الجواري إلى وجهات أخرى ،وهذا ما تم تأكيده لنا ايضا من طرف أعوان محافظة الغابات لولاية خنشلة ،وبالتالي نستطيع القول ان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لم تؤد إطلاقا إلى بعث حركية تنموية من الجانب الإقتصادي.

* **الفرضية الثالثة** : بينت الدراسة الميدانية أيضا نفي الفرضية الثالثة (أدى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إلى زيادة وتنوع الموارد الطبيعية بمنطقة تنفيذه) ،حيث تبين لنا جراء عملية تقييمنا للآثار المباشرة التي تحققت من خلال عملية تنفيذ مجموعة من المشاريع الجوارية بولاية خنشلة ، عدم وجود تحسن ملحوظ فيما يتعلق بتحسن الوضع البيئي بشكل عام ،ففيما يخص الموارد الطبيعية فقد تبين لنا عدم قدرة المشاريع الجوارية المنفذة على إحداث تغيير في أسلوب إستغلالها ،بالإضافة إلى أن كافة التدخلات المتعلقة بزيادة الثروات الطبيعية في شقيها النباتي والحيواني باءت بالفشل ،ويرجع ذلك إلى ضعف التدخلات في مجملها ،فبالنسبة للغطاء النباتي والغابي فإن معظم التدخلات لم تتعد عملية غرس لبضعة هكتارات والتي لم تزيد في الغالب لعشر هكتارات في المشروع الجواري الواحد ،هذا ما لم يكن كافيا على الإطلاق لتحقيق زيادة وتحسن ملحوظ في هذا الشأن، أما فيما يخص الموارد الحيوانية ،فلم يتطرق أي مشروع إلى زيادة وعي سكان هذه المناطق الريفية إلى المحافظة على السلالات المحلية التي تتأقلم مع طبيعة هذه المناطق ،بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم دعم قصد زيادة عدد المواشي بهذه المناطق ،لم يرافقه عملية رقابة فعلية لضمان السير الحسن لهذه الوحدات ،هذا مادى إلى فشل اغلب وحدات تربية المواشي المقدمة في إطار هذه المشاريع ،وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة لم تؤثر إطلاقا على تحقيق تنمية بيئية بالولاية.

**الهوامش**

[ii]-ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم ،مرجع سابق، الصفحة 150.

[iii]-Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region,op,cit, p10 .

[iv] -Michel Maldague,Développement Intégré des Régions Tropicales ;Approche systémique - Notions –Concepts – Méthodesclassiques,p04,consultée en ligne en mars 2013 sur : uqac.ca/collection...developpement/ ...t1/Chap_1_09.pdf

[v]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p10

[vi] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p03

[vii] -Rashid Solagberu Adisa ,2012, Rural Development –Contemporary Issues and Practices , InTechopen.com ,p283,

[viii] -Grigori Lazarev ,2008,Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables , CIHEAM , Bari, Italie,p1041-1042

[ix]- Economic and Social Commission for Western Asia,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p12.

[x] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p04.

[xi] -Michel Maldague, Op.cit.08.

[xii] -Fao,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p06.

[xiii] -Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural , le renouveau rural ، kit pédagogique، approche méthadologique consolidée pour la formulation la validation l'approbation le suivi le contrôle et l'évaluationdes ppdri ،décembre 2007.

[xiv] -Mohamed Khiati ,Algérie : le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d'Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l'homme pour appuyer les innovations paysannes CIHEAM N°93 – Mai 2013 , P de 1 à 6 .

[xv] -Abdelmadjid Djanane , Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements »Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.

[xvi] -Abdelmadjid Djenane,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes,op,cit,p03-04

[xvii] - الجريدة الرسمية رقم 2010/61 ،قانون رقم 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

[xviii] -Abdelmadjid Djenane, ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes ,op,cit,p03

[xix] -Algérie ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,stratégie nationale de développement rural durable p 07

[xx] -Abdelmadjid Djenane, Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes.op,cit,p07

[xxi] -Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2004,note méthodoloqiue pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés,p12

[xxii] -Algérie ,ministre de l'agriculture et de développement rural ,2004,stratégie nationale de développement rural durable page 55